

## The implications of the collapse of oil prices on the Algerian economy During the period 2014-2018 - Analytical study –

Hassani benaouda<sup>1</sup>, Abdrrahmane abdelkader<sup>2</sup>,

<sup>1</sup> Doctor, Economic Sciences, Institute of Economic Sciences / University of Oran 02, Algeria,  
hassani.benaouda@hotmail.fr

<sup>2</sup> Doctor, Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, University of Adrar, abdrh.aek@univ-adrar.edu.dz.

### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received: 22/8/2020

Accepted: 23/9/2020

Online: 26/9/2020

#### Keywords:

Oil

Natural resource  
management

Algeria

Economic indicators

budget

JEL Code: Q40, H60,

H61

### ABSTRACT

This research aims to analyze the effects of the collapse of oil prices on some selected economic indicators in Algeria during the period (2014-2018), as oil represents the main pillar of the Algerian rentier economy, and thus any oil shock poses a threat to the developments of economic indicators in Algeria, and the best evidence is On this, the effects caused by the collapse of oil prices starting in 2014, which extended to social aspects, and we cannot say negative dependence on natural resources in the economy, but the problem is due to the mismanagement of these natural resources, and the study concluded that the absolute dependence on oil and misuse Financial surplus The years of the oil boom led to the fragility of the Algerian economy, and it was rapidly affected by the negative changes in oil prices.

## انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

### خلال الفترة 2014-2018 – دراسة تحليلية –

حساني بن عودة<sup>1</sup>، عبد الرحمان عبد القادر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> دكتور، العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية/جامعة وهران 02، الجزائر، hassani.benaouda@hotmail.fr

<sup>2</sup> دكتور، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، جامعة أدرار ، abdrh.aek@univ-adrar.edu.dz.

### معلومات المقال

تاريخ 2020/8/22

الاستقبال :

تاريخ القبول: 2020/9/23

تاريخ النشر: 2020/9/26

### الكلمات المفتاحية

النفط

إدارة الموارد الطبيعية

الجزائر

المؤشرات الاقتصادية

الميزانية

JEL Code: Q40, H61,

H61

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل آثار انهيار أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)، حيث يمثل النفط الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري الربيعي، وبذلك فإن أي صدمة نفطية تشكل خطراً على تطورات المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وخير دليل على ذلك الآثار التي تسببت فيها انهيار أسعار النفط بداية من سنة 2014 والتي امتدت إلى النواحي الاجتماعية، ولا يمكننا القول بسلبية الاعتماد على الموارد الطبيعية في الاقتصاد وإنما المشكلة يعود إلى سوء إدارة هذه الموارد الطبيعية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاعتماد المطلق على النفط وسوء استخدام الفائض المالي سنوات الطفرة النفطية أدى إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري، وتأثره بشكل سريع بالتغيرات السلبية لأسعار النفط.

## - مقدمة:

الأسواق النفطية من بين أشد الأسواق تأثراً بالعوامل الداخلية والخارجية ووضعية الاقتصاد العالمي، حيث لا يكاد يمضي عقد من الزمن إلا وتحدث خلاله هزات خطيرة على الأسعار، حيث يؤدي ذلك إلى تأثر الدول المصدرة له بشكل كبير.

ولم يكن كافياً إنشاء المنظمات العالمية المختصة في الشأن النفطي لتقليل تغيرات الأسعار، حيث عرفت الفترة (1973-2018) العديد من الأزمات النفطية وانخفاضات حادة في الأسعار.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الجباية البترولية، كما تهيمن على هيكلية صادراته وعلى موارده الخاصة بالميزانية، وعليه فإن أي صدمة نفطية ستؤثر بشكل سلبي على مصادر التمويل وعلى منحى التنمية في الجزائر خاصة مع الدور المتزايد للدولة في دعم برامج التنمية وزيادة معدلات الإنفاق العمومي والتحويلات الاجتماعية والتوظيف والحد من البطالة، والتي تمول بشكل مباشر من إيرادات قطاع المحروقات.

لقد أدت العديد من العناصر المتداخلة في الأسواق النفطية إلى حدوث الأزمة النفطية لسنة 2014، حيث دفع تراجع الأسعار إلى اختلال التوازنات في العديد من المؤشرات الكلية في الاقتصاد الجزائري، حيث عملت الدولة على اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بالحد من هذه التأثيرات، لا سيما في بعث النشاطات الصناعية، الزراعية، السياحية... الكفيلة بتحقيق التنوع الاقتصادي.

إن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تتمحور حول:

ما هي الآثار الاقتصادية التي نتجت عن الأزمة النفطية لسنة 2014 في الجزائر؟

## الأسئلة الفرعية:

من الإشكالية الرئيسية للدراسة تتفرع الأسئلة التالية:

- ما هي المحددات الرئيسية لأسعار النفط في الأسواق العالمية؟
- ما هي الآثار الاقتصادية التي نجمت عن الأزمة النفطية لسنة 2014؟

## الفرضيات:

انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

- هناك العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية المحددة لأسعار النفط العالمية؛
- يؤدي الاعتماد المفرط للنفط إلى حدوث أزمات اقتصادية؛
- أثرت الصدمة النفطية 2014 على التوازنات الاقتصادية في الجزائر؛

## الأهداف:

يهدف البحث إلى إظهار حركية أسعار النفط وحساسيتها الشديدة للعديد من المتغيرات السياسية الاقتصادية المناخية...، وكذا إبراز الآثار السلبية التي تتجر عن الاعتماد المطلق على هذه المادة في بناء الاقتصاد الوطني وضرورة خلق البدائل وإحلال سياسات التنوع الاقتصادي للحد من الأزمات الاقتصادية.

**المنهجية:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال إظهار البيانات والإحصائيات ودراساتها والخروج بالنتائج المستهدفة.

**الإطار الزمني والمكاني:**

يتحدد الإطار الزمني لهذه الدراسة في الفترة (2014-2018) وهي المرحلة التي عرفت تراجعاً كبيراً في أسعار النفط بالإضافة إلى إطار مكاني خاص بالجزائر، لدراسة آثار هذا التراجع على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

**خطة البحث:**

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

1. الأسواق النفطية ومحددات الأسعار؛
2. تحليل الآثار الاقتصادية للأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري؛

**1- الأسواق النفطية ومحددات الأسعار:****1-1 تعريف أسواق النفط وتصنيفاتها:**

السوق البترولية هي المكان الحقيقي أو الصوري الذي يتم فيه تبادل النفط بسعر وزمن محددين، حيث تتضمن المكان، الزمان، السلعة، الطالب، العارض، الثمن.

وتتميز أسواق النفط في كونها أسواق دولية فيها عدد غير محدود من طالبي وعارضي النفط، وتختلف عن باقي الأسواق الأخرى في كونها عرضة للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية، كما أنها سوق شديدة التقلب من الصعب دراسة تطوراتها المستقبلية، تتميز بمنافسة شبه احتكارية من قبل شركات بترولية ضخمة تؤثر في الأسعار، كما تؤثر أسواق البترول في الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

حيث تصنف أسواق البترول حسب المعايير التالية:<sup>(1)</sup>

حسب معيار المكان: وهو المعيار الذي يصنف أسواق النفط حسب حجمها، ومن بين أهم الأسواق العالمية نجد: سوق نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، سوق لندن، سوق الخليج العربي.

حسب معيار الزمان: وتنقسم أسواق البترول إلى أسواق عاجلة حيث يكون التبادل فوري للنفط، وإلى أسواق عاجلة يتم فيها تبادل السلعة لفترات زمنية لاحقة تمتد إلى أربعة أشهر.

حسب معيار السلعة: وهو المعيار المبني على نوعية البترول الذي يتم شراؤه، ونجد أسواق البترول الخام وأسواق المشتقات النفطية الأخرى.

**2-1 محددات أسعار النفط:**

يتحدد سعر النفط من خلال تقاطع منحنيات الطلب والعرض في الأسواق العالمية، حيث تهتم الدول المصدرة بالحالة التي تتضمن زيادة الطلب وثبات العرض وزيادة الأسعار، لأن باقي الحالات الأخرى تتضمن هدراً للطاقت الإنتاجية الممكن توظيفها في عمليات الإنتاج، دون الحديث عن حجم العوائد المالية المترتبة عن ذلك، التي تستوجب دراسة حجم الزيادة في الأسعار، أما بالنسبة للدول المستوردة فتسعى لخفض الطلب وزيادة العرض وانخفاض الأسعار

أما حالات التوازن وهي حالات نظرية فقط لصعوبة تحقيقها بجميع متغيراتها فهي زيادة الطلب والعرض معا، أو انخفاض الطلب وانخفاض العرض في وقت واحد.

### 1-2-1 الطلب على النفط:

يتحدد الطلب على النفط بنموذج يكاد لا ينتهي من المتغيرات الداخلية والخارجية، منها تغيرات الطلب على النفط في الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي اليابان، تكاليف السلع البديلة للنفط كالفحم والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية والطاقة المتجددة الأخرى، تكاليف استخراج وتطوير صناعة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، التغيرات الموسمية، نمو الاقتصاد العالمي، سياسات ترشيد استهلاك الطاقة في الدول الصناعية، عدد السكان وثقافتهم ونمط عيشهم وعاداتهم وتقاليدهم، واعتمادهم على الصناعة عوض القطاعات الأخرى الاستقرار السياسي في الدول الأوروبية والأمريكية والجو السائد في العلاقات الدولية، خاصة بين الشرق والغرب وبين إيران وباقي دول العالم الأخرى، وسياسات فرض الضرائب المطبقة على استهلاك الطاقة في الدول الصناعية وأهمها ضرائب الكربون للحفاظ على البيئة.

### 1-2-2 عرض النفط:

يتحدد حجم المعروض النفطي في العالم من خلال ما تقدمه مجموع الدول المصدرة للنفط المنضوية تحت تكتلات منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) التي تملك أكثر من 76.40% من حجم احتياطي النفط في العالم لسنة 2018<sup>(2)</sup>، إلى جانب الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك أو منظمة الدول المستقلة المصدرة للنفط (IPEC)، وعموما يمكننا ذكر بعض النواحي التي تؤثر على عرض النفط منها الظروف السياسية والأمنية العالمية، احتياجات التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط، الوزن السياسي والاقتصادي للدول الأعضاء في أوبك وخارج أوبك ومدى قدرتهم على المحافظة على الأسعار، المخزون النفطي والاحتياطي الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تؤثر تقارير وكالة الطاقة العالمية ومعهد البترول الأمريكي في تأرجح الطلب على البترول، حجم العرض الخاص بالنفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، حجم الأعباء المخصصة لعمليات إعادة التطوير والتحديث لمكامن النفط وأنابيب التوصيل القديمة وزيادة وتيرة الاستكشاف وإمكانات الإنتاج والاستخلاص والحفر.

### 1-3 تطورات أسعار النفط خلال المدة (1973-2020):

لقد عرفت السوق النفطية تطورات عديدة لأسعار النفط، تتأرجح ما بين الطفرة في الأسعار أو الصدمة السلبية التي تؤثر على اقتصاديات الدول المصدرة.

#### أ.الطفرة النفطية الأولى 1973:

أدى زيادة الطلب على الطاقة في الفترة (1971-1973) إلى عدم كفاية المعروض النفطي، مما سمح بارتفاع الأسعار وزيادة أرباح الشركات النفطية والدول المالكة على حد سواء، كما ارتفعت أسعار المنتجات النفطية المصنعة في الدول الغربية بمعدلات مرتفعة تتراوح ما بين (6%-8%) في نفس المرحلة، مما اضطر إلى المطالبة بمراجعة

الأسعار، وفي تاريخ 30 أكتوبر 1973 أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن إبرام مساعدات عسكرية لإسرائيل مقدارها 2.2 مليار دولار، ردت عليها الدول العربية بالمقاطعة النفطية للولايات المتحدة وهولندا التي تبنت موقفاً معادياً للعرب أثناء اجتماع السفراء العرب في هاواي، ثم مقاطعة البرتغال لسماعها باستغلال مطاراتها في إمداد إسرائيل بالأسلحة وقد عاودت الإمدادات إلى الولايات المتحدة في مارس 1974، وفي نوفمبر 1973 طالبت الشركات النفطية الدول الصناعية بعقد اجتماع للسياسة السعرية، والذي رفضته الدول المصدرة للنفط مقرر أن الأسعار ستحدد من جانب واحد، حيث اجتمع وزراء الخليج في 22 ديسمبر 1973 في طهران لتحديد عائد الدولة بـ 07 دولار للبرميل، ليرتفع إلى 11.65 دولار سارياً من 01 جانفي 1974 وسميت بالصدمة النفطية الأولى أو أزمة تصحيح الأسعار البترولية التي سمحت بارتفاع إيرادات تصدير النفط الخام للدول العربية من 14 مليار دولار سنة 1972 إلى 75 مليار دولار سنة 1974<sup>(3)</sup>.

### ب. الأزمة النفطية الأولى 1986:

قامت منظمة أوبك سنة 1985 بتسقيف حجم الإنتاج وتحديد الحصص لكل دول عضو، لينخفض الإنتاج من 30.9 مليون برميل يومياً سنة 1977 إلى 14.9 مليون برميل يومياً سنة 1985، مما نتج عنه طاقة فائضة غير مستغلة، بعدها قررت المنظمة عدم البقاء في موقف المتفرج على إنتاج قياسي من خارج المنظمة.

وأقرت مبدأ الحرية للأعضاء مما أدى إلى ارتفاع حجم الإنتاج إلى 17.7 مليون برميل سنة 1986، مما أدى إلى انخفاض الأسعار إلى أقل من 07 دولار للبرميل، وتزامنا مع عودة المنظمة إلى نظام الحصص بدأت الأسعار بالتعافي ابتداء من سنة 1987 لتصل إلى 18 دولار للبرميل<sup>(4)</sup>.

وقد شهدت سنة 1990 ارتفاعاً قياسيًّا في أسعار البترول بسبب غزو العراق للكويت وتوقف الإمدادات من الدولتين، حيث ارتفعت الأسعار من 25 دولار في شهر أوت 1990 إلى 34.32 دولار شهر أكتوبر 1990، غير أنه ما فتئ أن انخفاض مرة أخرى بعد عودة الأمن في المنطقة ونهاية حرب الخليج الثانية.

وقد تأثرت أسعار النفط بشكل كبير بداية سنة 1998 نتيجة الأزمة المالية التي عرفت جنوب شرق آسيا، حيث انخفضت الأسعار الاسمية للبرميل للنفط إلى أقل من 12 دولار، في حين أن أسعار الحقيقة بعد حسم معدل التضخم والعودة بقيم الدولار في السنوات السابقة فسنجد أنها أقل بكثير من هذا الرقم.

مما أدى إلى تراجع عوائد النفط إلى الدول المصدرة العضو في أوبك والعربية بشكل خاص، مما استدعى بالمنظمة إلى معاودة النظر في حجم الإنتاج الموجود والقيام بأول تخفيض في شهر أفريل 1998 بـ 1.635 مليون برميل يومياً ثم تخفيض ثانٍ في تاريخ 01 جويلية 1998 بـ 1.535 مليون برميل يومياً، ثم تخفيض في مارس 1999 بـ 1.7 مليون برميل يومياً، مما أدى إلى عودة التوازن للأسواق وارتفاع الأسعار.

## ت. الطفرة النفطية الثانية 2000:

في سبتمبر 1999 اقترحت دولة فنزويلا وضع آلية لضبط الأسعار، بوضع حد أعلى بـ 28 دولار للبرميل وحد أدنى لسعر النفط يقدر بـ 22 دولار للبرميل، بحيث إذا تجاوز السعر الحد الأعلى في غضون 20 يوم زاد الإنتاج إلى مستوى 500 ألف برميل يومياً، إما إذا انخفض السعر دون الحد الأدنى في غضون عشرة أيام، انخفض الإنتاج بالمعدل نفسه.

وقد أعطى الأمين العام لأوبك قبوله للمقترح مع إمكانية تعديل سقف الإنتاج، وقد بدأت الأسعار بالارتفاع منذ سنة 2000 نتيجة عدة عوامل منها انخفاض الحفر الاستكشافي والتطوري الخاص بالنفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي فمثلاً انخفض هذا المؤشر في الدول العربية النفطية من 3.005 كيلو متر طولي سنة 1998 إلى 2.877 كيلو متر طولي سنة 2000، ما نتج عنه انخفاض في المعروض النفطي، بالإضافة إلى استقرار الاحتياطات العالمية من النفط الخام، حيث انتقل بشكل بطيء من 1044.91 مليار برميل نهاية 1998 إلى 1057.62 مليار برميل نهاية 2000، وانتقلت بموجبها حصة منظمة أوبك من 77.6 بالمائة من الاحتياطات المؤكدة سنة 1998 إلى 79.7 بالمائة من الاحتياطات المؤكدة سنة 2000<sup>(5)</sup>.

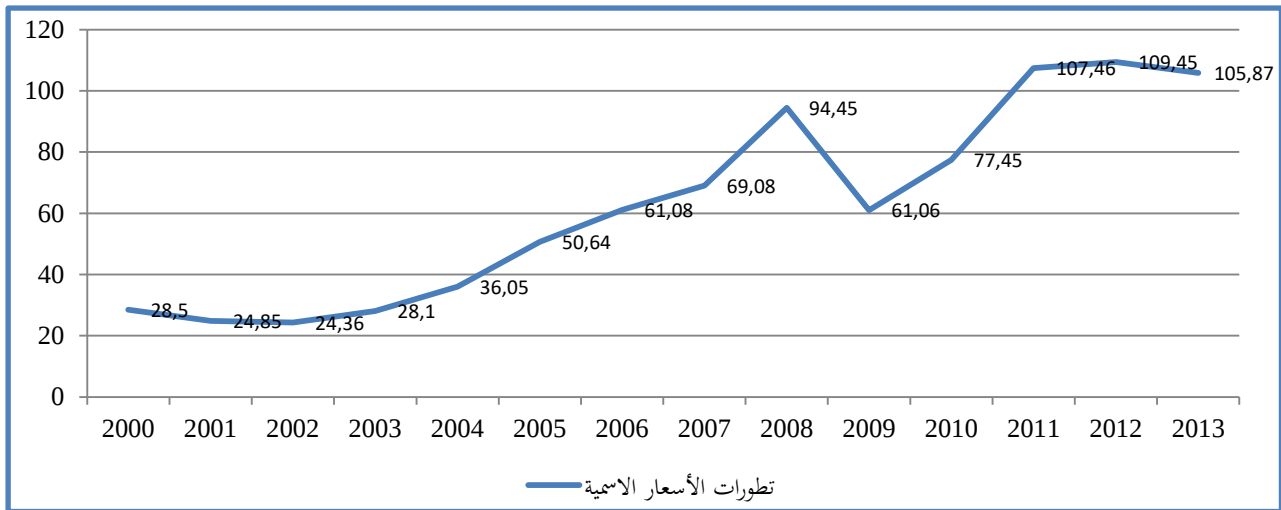
كما انخفضت إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز من 76 مليون برميل يومياً سنة 1998 إلى 75 مليون برميل يومياً سنة 1999، حيث نجحت منظمة أوبك في المحافظة على مستوى الإنتاج وزيادة نظام الحصص الإنتاجية ونظام النطاق الرسمي (22 دولار-28 دولار) لسلة خامات أوبك التي تضم العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء الجزائري، خام دبي، تي جي الخفيف الفنزويلي، بوني الخفيف النيجيري، خام ميناس الأندلسي، خام استموس المكسيكي.

في سنة 2002 انخفضت أسعار النفط الخام بـ 11 بالمائة خلال الربع الأول من السنة، وهذا بسبب ارتفاع المخزون التجاري في الدول الصناعية الأمر الذي أدى إلى بقاء الطلب على حاله وانخفاض الأسعار، مما سمح بملاّ خزانات البترول وسوائل الغاز الطبيعي، وتكوين مخزون تجاري ضخم وصل إلى 4526 مليون برميل عام 2002 مرتفعاً بمقدار 20 مليون برميل عن السنة التي سبقتها مغطياً بذلك حوالي 64.65 يوماً من الاستهلاك العالمي.

غير أن الأسعار ما لبثت أن ارتفعت بشكل كبير نهاية 2002 مدعومة بتحسين وتيرة النمو الاقتصادي وزيادة الطلب العالمي على النفط في الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، حيث سميت هذه الفترة بثورة أسعار النفط التي ارتفعت من خلالها الأسعار إلى سقف 36 دولار للبرميل سنة 2004 لترتفع إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 لتتخفف على أثر الأزمة المالية العالمية إلى حدود 61 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2009<sup>(6)</sup>.

وقد تبادر إلى الأذهان أن انخفاض الأسعار سيستمر إلى أن الأحداث جرت عكس ذلك، حيث امتد ارتفاع الأسعار إلى حدود قياسية تجاوزت 109 دولار سنة 2012، وتعود هذه الطفرة إلى عديد العوامل منها تطور الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، والأوضاع الجيوسياسية في بعض الدول النفطية المنتجة.

شكل رقم (01): تطورات أسعار النفط حسب سلة أوبك للفترة (2013.2000)



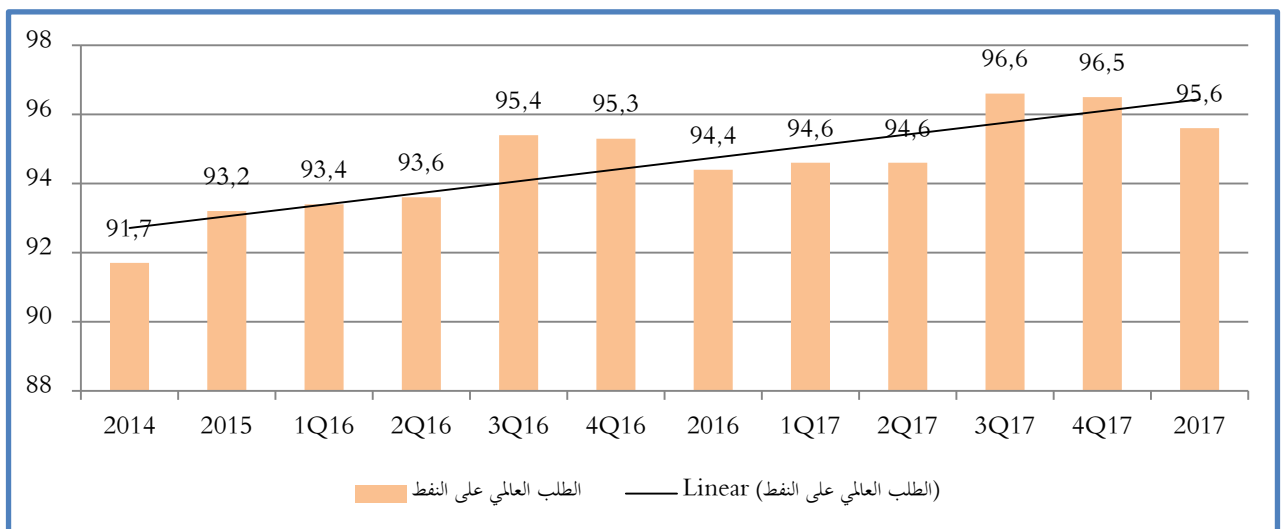
Source: www.opec.org

## ث. الأزمة النفطية الثانية 2014:

انخفضت أسعار النفط للمرة الأولى منذ النصف الثاني من سنة 2009، حيث هوت الأسعار تحت حاجز 45 دولار للبرميل الواحد شهر جانفي 2015، مما تسبب في إعلان صفارات الإنذار في العديد من الأقطار المصدرة للنفط بسبب تأثير ذلك على اقتصادياتها وعلى موازنتها السنوية.

وقد فسر المختصين أن سبب الأزمة الأخيرة يعود إلى تخمة في المعروض النفطي، وكذلك بسبب عودة إيران إلى مستويات تصديرها السابق وانفراج العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، بالإضافة إلى تراجع دور منظمة أوبك في التأثير على مستوى الأسعار، مع ظهور جيل جديد من المنتجين خارج المنظمة وزيادة حجم إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

شكل رقم (02): تطور الطلب العالمي على النفط للفترة (2014-2017) (الوحدة: مليون برميل/يوم)

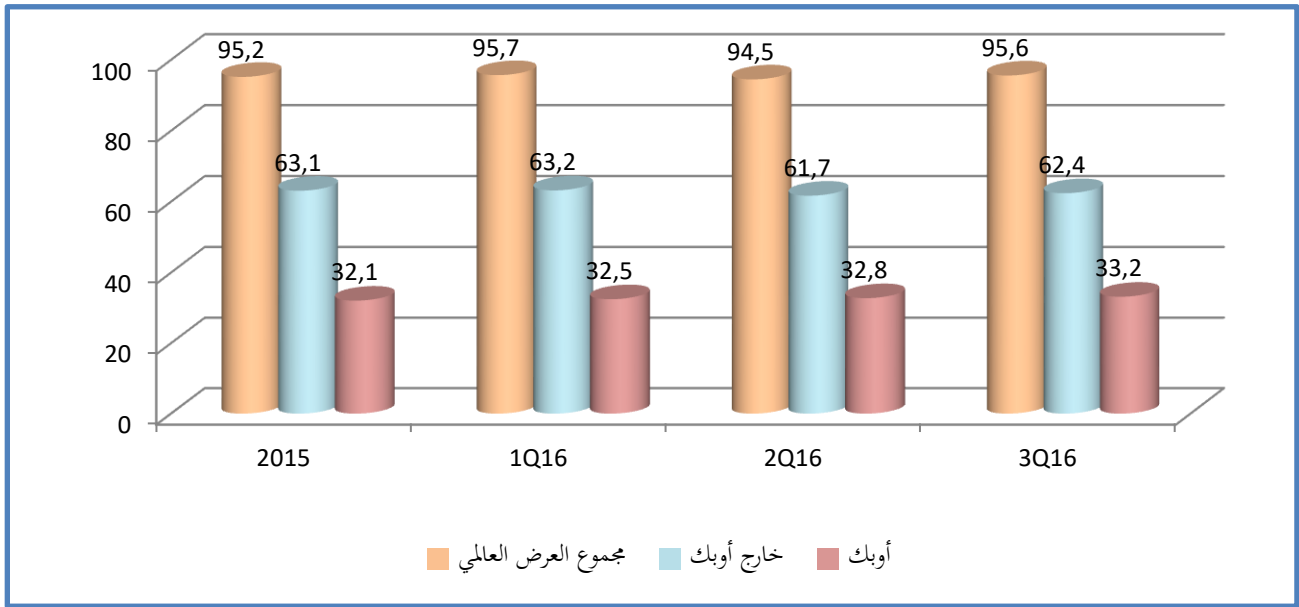


Source: OPEC monthly oil market report – 18 janvier 2017; p83.

نلاحظ من الشكل أعلاه، التذبذب الكبير للطلب على النفط الخام العالمي، حيث ارتفع من 91.7 مليون برميل في اليوم سنة 2014 إلى 95.4 مليون برميل في اليوم خلال الربع الثالث من سنة 2016، لينخفض بعدها إلى حدود 94.6 مليون برميل في اليوم خلال الربع الأول من سنة 2017، نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب من كبيرات الدول المستوردة للنفط في آسيا وأوروبا.

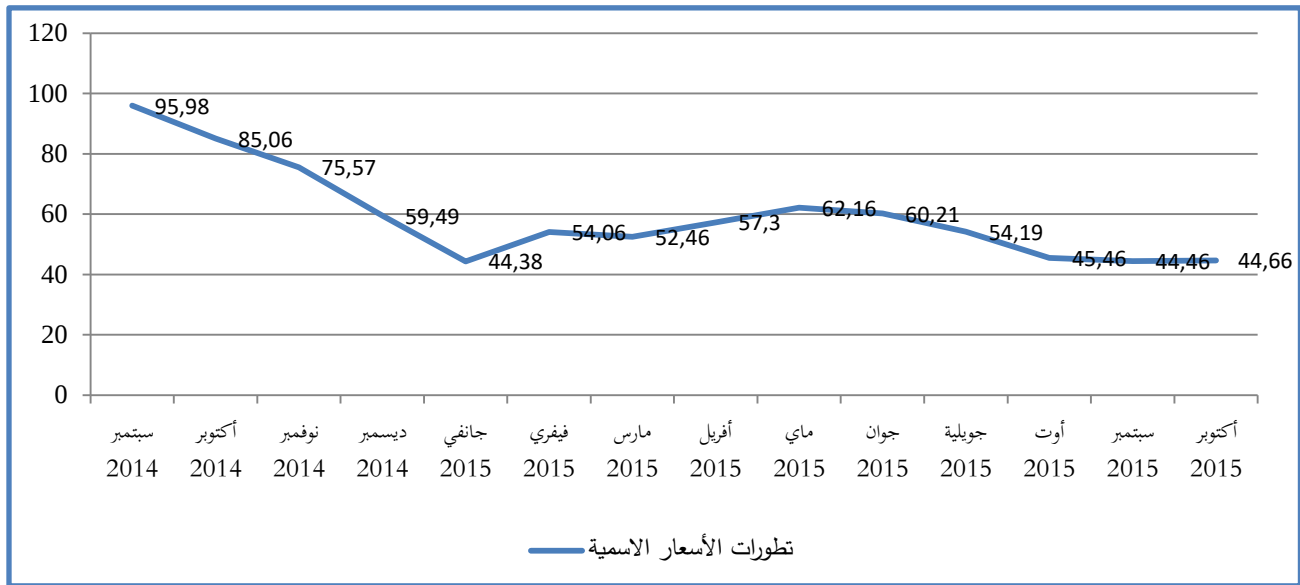
وقد حافظ الطلب في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في حدود النصف حيث تراوح من 45.8 مليون برميل في اليوم خلال الربع الأول من سنة 2015 إلى قيمة 46.7 مليون برميل يوميا خلال الرابع من سنة 2016.

شكل رقم (03): تطور الإنتاج العالمي من النفط للفترة (2015-2017) (الوحدة: مليون برميل/يوم)



Source: OPEC monthly oil market report – 18 janvier 2017; p83.

## شكل رقم (04): المعدل الشهري لتطورات أسعار النفط حسب سلة أوبك للفترة (2015.2014)



Source: www.opec.org

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الانهيار التام لأسعار البترول، حيث انتقلت من 95.98 دولار للبرميل في سبتمبر 2014 إلى أقل من 45 دولار في شهر أوت 2015<sup>(7)</sup>، كما نلاحظ أن هذا الانهيار مفاجئ حيث فقدت أسعار الخام في السواق الدولية أكثر من نصف قيمتها في ظرف 13 عشر شهراً، وهذا بسبب انخفاض الطلب العالمي وتخمة المعروض في الأسواق العالمية.

## 2- تحليل آثار الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري:

### 1-2 تطورات الصناعة النفطية في الجزائر:

يتطلب الاستثمار في القطاع النفطي حجم كبير من رأسمال، حيث تستخدم هذه الأموال في عمليات تحديث الأنابيب وصيانتها والمحافظة على الآبار والقيام بالبحث والتنقيب، الأمر الذي يسمح برفع الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي وتحسين شروط وظروف الاستغلال وتطوير المكامن المستكشفة وغير المستغلة وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة.

وقد بدأت الإصلاحات العميقة لقطاع المحروقات في الجزائر مع قانون 28 جويلية 1999 ثم القانون الصادر في 28 أفريل 2005، حيث نمت القدرات الإنتاجية للنفط في الجزائر إلى أكثر من 1.19 مليون برميل يوميا سنة 2004<sup>(8)</sup> بسبب زيادة الطلب العالمي على الطاقة، توفر الوسائل الحديثة للبحث والتنقيب وزيادة الاستكشافات المحققة في الجزائر.

حيث قامت الدولة بتطوير الإجراءات والتدابير التي من شأنها زيادة مصادر المحروقات ودرجة البحث والتنقيب عن الحقول النفطية والغازية الجديدة وتحسين مدرات الاستغلال وتحسين إنتاجية والمكامن القديمة، وتطوير الهياكل القاعدية

التحتية لتكرير وتمييع الغاز الطبيعي وتطوير أساليب وقواعد نقل البترول والغاز الطبيعي، كما سمح الانضمام المبكر للجزائر في منظمات النفط العالمية بزيادة القدرات التفاوضية على مستوى الإنتاج والأسعار.

في سنة 2006 تم حفر 61 بئر النصف منها في إطار الشراكة واستكشاف 17 بئر منها ثمانية آبار في إطار عمليات الشراكة مما سمح بتأمين التوظيف وفرص العمل والقضاء على البطالة، توسيع دائرة التشابك القطاعي بين القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني، تأمين المداخل المطلوبة من العملة الصعبة، تغطية المخططات الاقتصادية للتنمية، دعم المدخرات الوطنية وتغطية الصادرات المتزايدة<sup>(9)</sup>.

وقد تطورت نشاطات البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الجزائر بعد منحه للشراكة أمام المستثمرين الأجانب، حيث سمح هذا الإجراء بزيادة عدد الاستكشافات ومستوى الاحتياطات المؤكدة الذي وصل إلى 12.2 مليار برميل سنة 2018<sup>(10)</sup>، وهذا بعد جملة من الإصلاحات التي عملت عليها الدولة من خلال تطوير وتحديث النظام المسير لقطاع المحروقات، وكذا قدرة القطاع على مسيرة التطورات الاقتصادية العالمية، وتطورات قدرات الإنتاج والتخزين والتوزيع للدول المصدرة للنفط المنضوية تحت لواء منظمة أوبك أو خارجها.

#### جدول رقم (01): المؤشرات المتعلقة بالنفط في الجزائري للفترة (2014-2018)

| السنة                                 | 2014   | 2015   | 2016   | 2017  | 2018   |
|---------------------------------------|--------|--------|--------|-------|--------|
| الاحتياطي المؤكد بمليار برميل         | 12,2   | 12,2   | 12,2   | 12,2  | 12,2   |
| انتاج النفط الخام ألف برميل/يوم       | 1193.0 | 1157.0 | 1020.3 | 993.0 | 970.00 |
| استهلاك النفط ألف برميل نفط مكافئ/يوم | 416.4  | 431.5  | 417.7  | 415.7 | 429.3  |

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، الكويت، ص 08-28-66.

حافظت الجزائر على مستوى احتياطات مؤكدة ثابتة من النفط الخام قدرت بـ 12.2 مليار برميل في الفترة (2014-2018) وهو ما يمثل نسبة 0.87% من إجمالي الاحتياطات المؤكدة في العالم، ونسبة 1.28% من إجمالي احتياطي منظمة أوبك سنة 2018، وحصة 1.73% من إجمالي ما تملكه مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وهذا رغم انخفاض عدد الحقول المستكشفة من 18 اكتشاف سنة 2014 إلى 15 اكتشاف سنة 2018<sup>(11)</sup>.

أما على مستوى الإنتاج فقد انخفضت حصة الجزائر من إنتاج النفط الخام والمنتجات النفطية الأخرى من 1193 ألف برميل يومياً سنة 2014 إلى 970 ألف برميل يومياً سنة 2018، وهو ما يمثل 1.10% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، وحصة 2.94% نسبة إلى منظمة أوبك 3.91% نسبة إلى مجموع الأقطار العربية المصدرة للنفط.

ويعود هذا إلى انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، ومحاولة الدول المصدرة المحافظة على الأسعار وتحديد نظام الحصص من قبل منظمة أوبك، وقد بدأ إنتاج الجزائر في الانخفاض التدريجي تطبيقاً لاتفاق الجزائر الذي تم بمناسبة اجتماع دول منظمة أوبك، حيث تم الاتفاق على خفض الإنتاج للتأثير على مستوى الأسعار.

## 2-2 تأثيرات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري:

سنقوم في هذا الصدد بتحليل الآثار الاقتصادية للصدمة النفطية الأخيرة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)، من خلال دراسة تطورات الناتج المحلي الخام، الميزانية العمومية، المديونية العمومية أسعار الصرف، البطالة، الميزان التجاري واحتياطي الصرف.

أ. على الناتج المحلي الخام:

| السنة                            | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  |
|----------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الناتج المحلي الخام بمليار دولار | 213.9 | 166.3 | 160.0 | 167.4 | 173.7 |

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراق والسياسات، على الرابط الإلكتروني: [http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB\\_2018.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB_2018.pdf) أطلع عليه يوم: 27 جوان 2020

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، كيف أثر تراجع أسعار النفط من 99.1 دولار للبرميل كمتوسط لسنة 2014 إلى 77.3 دولار للبرميل متوسط سنة 2018 على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، والذي انخفض من 213.9 مليار دولار سنة 2014 إلى 173.7 مليار دولار سنة 2018، مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر الذي تراجع من 5469.8 دولار سنة 2014 إلى 4080.7 دولار سنة 2018<sup>(12)</sup>، مما أدى إلى تراجع مباشر لمستويات المعيشة وانتشار البطالة والفقر في الأوساط الشعبية.

ب. على الميزانية العمومية:

| السنة                             | 2014    | 2015    | 2016    | 2017    | 2018    |
|-----------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الإيرادات العامة بمليار دج        | 3927.7  | 4552.5  | 5011.6  | 6047.9  | 6314    |
| إيرادات الجباية النفطية بمليار دج | 1577.7  | 1722.9  | 1682.5  | 2126.9  | 2349.6  |
| النفقات بمليار دج                 | 6995.8  | 7656.3  | 7297.5  | 7282.6  | 7726.3  |
| العجز السنوي بمليار دج            | -3068,1 | -3103,8 | -2285,9 | -1234,7 | -1412,3 |

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراق والسياسات، على الرابط الإلكتروني: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT2019.pdf> أطلع عليه يوم: 27 جوان 2020.

يعود التأثير الكبير والمباشر لتراجع الجباية البترولية على وضعية ورصيد الميزانية العامة، إلى ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي موارد الميزانية والتي وصلت في سنوات سابقة إلى حدود 62%.<sup>(13)</sup>

حيث أدى تراجع أسعار النفط خلال الفترة (2014-2018) إلى انخفاض مساهمة الجباية البترولية في تكوين موارد الميزانية، والتي انخفضت من 40.16% سنة 2014 إلى 37.21% سنة 2018، مع استمرار العجز الموازي والذي سجل سنة 2014 قيمة -3068.1 مليار دج، لينخفض إلى -1412.3 مليار دج سنة 2018.

مع استمرار ارتفاع النفقات العمومية من 6995.8 مليار دج سنة 2014 إلى 7726.3 مليار دج سنة 2018 حيث لم تعد الجباية البترولية تكفي لتمويل 30% فقط من إجمالي النفقات السنوية.

وقد اعتمدت الدولة على خلق مصادر تمويلية جديدة لمجابهة العجز المالي وهي القرض المستندي وتغطية العجز الموازي عبر التمويل غير التقليدي أو الإصدار النقدي.

ت. على المديونية العمومية:

| السنة                           | 2014   | 2015   | 2016   | 2017   | 2018   |
|---------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| المديونية الداخلية بمليار دج    | 1239.0 | 1380.8 | 3407.3 | 4957.9 | 7580.3 |
| المديونية الخارجية بمليار دولار | 3.7    | 3.0    | 3.8    | 4.0    | 4.0    |

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراف والسياسات، على الرابط الإلكتروني: [http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/dette\\_publique/dette2019.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/dette_publique/dette2019.pdf) أطلع عليه يوم: 27 جوان 2020.

لقد سمح الإنشاء المبكر لصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر سنة 2000، من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 37 المؤرخة في 28 جوان 2000<sup>(14)</sup>، إلى التخلص من أعباء المديونية الخارجية، حيث عملت الدولة على الدفع المسبق للمديونية طويلة وقصيرة الأجل المستحقة، والتي انخفضت من 25.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.39 مليار دولار سنة 2013، كما حافظت المديونية العمومية الداخلية على معدلات مستقرة حيث انتقلت من 1022.9 مليار دج سنة 2000 إلى 1171.7 مليار دج سنة 2013.<sup>(15)</sup>

إلا أن الوضعية الصعبة التي آلت إليها أسعار النفط وانخفاضها إلى مستويات تاريخية، أدى إلى ارتفاع المديونية الداخلية من 1239 مليار دج سنة 2014 إلى 7580.3 مليار دج سنة 2018، كما انتقلت المديونية الخارجية من 3.7 مليار دولار سنة 2014 إلى 04 مليار دور سنة 2018، مع ارتفاع طفيف في خدمة الدين العام الخارجي من 249 مليون دولار سنة 2017 إلى 273.7 مليون دولار سنة 2018<sup>(16)</sup>، مع ارتفاع قدرة الدولة على تغطية خدمة المديونية الخارجية بصادرات السلع والخدمات من 0.6% سنة 2017 إلى 3.2% سنة 2018.<sup>(17)</sup>

ورغم أن معدلات المديونية الخارجية ضعيفة مقارنة بالناتج الداخلي الخام إلا أن استمرار الأزمة ينبئ بإمكانية العودة إلى المديونية الخارجية كخيار أخير، رغم تطمينات الحكومة بعدم الدخول في هذا الخيار.

ث. على أسعار الصرف:

| السنة           | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سعر صرف الدولار | 80.6  | 100.5 | 109.5 | 111.0 | 116.6 |
| سعر صرف الأورو  | 106.9 | 111.4 | 121.2 | 125.3 | 137.7 |

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراف والسياسات، على الرابط الإلكتروني: [http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux\\_change/change2019.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/change2019.pdf) أطلع عليه يوم: 27 جوان 2020.

تأثرت حصيلة الدولة من النقد الأجنبي نتيجة انخفاض أسعار البترول، باعتبار أن صادرات المحروقات تمثل ما قيمته 98.0% من إجمالي الصادرات الوطنية.

كما أثر ذلك بصورة مباشرة على سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، حيث ارتفع سعر صرف الدولار من 80.6 دينار للدولار الواحد سنة 2014 إلى 116.6 دينار للدولار سنة 2018، كما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو، حيث تراجع من 106.9 دج/ الأورو سنة 2014 إلى 137.7 دج/ الأورو سنة 2018<sup>(18)</sup> نتيجة الأزمة النفطية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بضعف مصادر تحصيل النقد الأجنبي الأخرى، من استثمارات أجنبي مباشرة أو السياحة الأجنبية الوافدة...

ج. على البطالة:

| السنة        | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|--------------|------|------|------|------|------|
| معدل البطالة | 17.1 | 16.6 | 20.0 | 20.7 | 19.4 |

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراف والسياسات، على الرابط الإلكتروني: [http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi\\_2018.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi_2018.pdf) أطلع عليه يوم: 27 جوان 2020

لقد قمنا بالإشارة إلى تأثيرات انهيار أسعار النفط بداية من سنة 2014 على البطالة في الجزائر، حيث يعد موضوع التشغيل من الموضوعات الحساسة والتي تعطي لها الدولة أهمية ومتابعة صارمة.

حيث نلاحظ ارتفاعا في مستوى البطالة في الجزائر من 17.1% سنة 2014 إلى نسبة 19.4% سنة 2018 حسب الإحصائيات الرسمية، رغم بقاء العديد من الأجهزة والمراكز المكلفة بمتابعة التشغيل والقضاء على البطالة CNAC- ANSEJ-ANGM- ANEM...، إلا أن مستويات البطالة عادت إلى الارتفاع بقوة نتيجة انخفاض أسعار النفط، وهذا يعود بالأساس إلى عدم وجود اقتصاد حقيقي يدعم الطلب على العمالة، وأن الأجهزة السابقة ترتبط بالوضع الاقتصادية للبلاد ومدعمة من الخزينة العمومية.

## ح. على الميزان التجاري:

| السنة                                 | 2014   | 2015    | 2016    | 2017    | 2018   |
|---------------------------------------|--------|---------|---------|---------|--------|
| الصادرات بمليار دولار                 | 62.886 | 34.668  | 30.026  | 35.191  | 41.797 |
| الواردات بمليار دولار                 | 58.580 | 51.702  | 47.089  | 46.059  | 46.330 |
| العجز في الميزان التجاري بمليار دولار | 4.306  | 17.034- | 17.063- | 10.868- | 4.533- |
| نسبة %الصادرات/الواردات               | 107    | 67      | 64      | 76      | 90     |

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراق والسياسات، على الرابط الإلكتروني: [http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce\\_exterieur/commext2019.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext2019.pdf) أطلع عليه يوم: 21 أوت 2020.

نلاحظ من الجدول أعلاه، انخفاض حاد في حصيلة الصادرات الوطنية، والتي انتقلت من 62.8 مليار دولار سنة 2014 إلى 30.02 مليار دولار بنسبة تتجاوز -50%، لترتفع بعدها إلى حوالي 41.797 مليار دولار سنة 2018 جراء التحسن الطفيف في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتطبيق نظام الحصص في الدول المصدرة للنفط في اجتماع أوبك (+)، كما يعود انخفاض العجز في الميزان التجاري إلى تراجع فاتورة الواردات من 58.5 مليار دولار سنة 2014 إلى 46.3 مليار دولار سنة 2018، بعد فرض المزيد من الإجراءات للتجارة الخارجية والمقيدة لحركة الواردات.

وقد انخفض بدوره معدل التغطية الصادرات للواردات من 107% سنة 2014 إلى 64% سنة 2016 ليتحسن المعدل سنة 2018 ويصل إلى نسبة 90% سنة 2018، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العجز التجاري إلى -4.533 مليار دولار.

## خ. على احتياطي الصرف:

| السنة                      | 2014  | 2015  | 2016  | 2017 | 2018 |
|----------------------------|-------|-------|-------|------|------|
| احتياطي الصرف بمليار دولار | 178.9 | 144.1 | 114.1 | 97.3 | 79.9 |
| عدد الأشهر                 | 30.1  | 27.2  | 22.7  | 19.4 | 16.0 |

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراق والسياسات، على الرابط الإلكتروني: [http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux\\_indicateurs/principaux\\_indicateurs\\_2018.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2018.pdf) أطلع عليه يوم: 27 جوان 2020.

أدى تراجع أسعار النفط والاعتماد المطلق على المحروقات في بناء الاقتصاد الجزائري وعدم التأسيس لاقتصاد متنوع في السنوات السابقة، إلى التأثير على مخزون الجزائر من احتياطات الصرف الأجنبي، حيث انخفض من 178.9 مليار دولار سنة 2014 إلى 79.9 مليار دولار سنة 2018، مما أدى إلى انخفاض نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية من 30.1 شهر سنة 2014 إلى 16 شهر فقط سنة 2018.

ويجدر الإشارة إلى بلوغ احتياطي الصرف الجزائري مستويات قياسية في العشرية السابقة، حيث وصل إلى حدود 194 مليار دولار سنة 2013، إلا أن ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية وانخفاض حصيلة صادرات المحروقات أدى إلى التآكل السريع لاحتياطيات الصرف في السنوات الأخيرة.

#### خاتمة:

نستنتج من كل ما سبق أن الأسواق النفطية أسواق شديدة التأثير بالعوامل الداخلية والخارجية العالمية، سواء ما تعلق منها بالشق السياسي، الاقتصادي، الأمني، المناخي...

حيث يعزو الكثير من الخبراء أن الأزمة النفطية الأخيرة لسنة 2014 تعود للعديد من الأسباب المتشابكة، من بينها النزاع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، زيادة المعروض من الغاز الصخري، انخفاض الطلب العالمي على النفط، انخفاض النمو الاقتصادي في العديد من الدول الآسيوية، عودة الإنتاج في بعض الدول كإيران مثلاً...

كما نستنتج من الدراسة هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده المطلق على المنتج النفطي في تحديد المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، حيث أثرت الأزمة النفطية الأخيرة للفترة (2014-2018) على كل المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، الميزانية العمومية، البطالة، الميزان التجاري، احتياطيات الصرف...

حيث أدت الأزمة النفطية إلى تأجيل عملية التنمية الاقتصادية، وبقي النهوض بالاقتصاد الجزائري مرهون بشكل كبير بتحسين أسعار النفط في الأسواق العالمية أو إمكانية تبني نموذج اقتصادي جديد يعتمد على خلق الثروة والتنويع الاقتصادي كبديل للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات.

وعليه نقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية للخروج من هذه الأزمة والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وعدم ربطه بالقطاعات إنتاجية محددة (المحروقات)، والعمل على سياسة التنويع الاقتصادي لزيادة فرص النمو وتقليل مخاطر التغيرات في أسعار النفط؛
- حوكمة قطاع الأعمال وإرساء الحكم الرشيد لتطوير الحقل الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الاعتماد على القطاعات ذات الميزة النسبية كالقطاع الصناعي والزراعي وتشجيع الطاقة البديلة، وإشراك الخواص في العمل الميداني ومحاربة كل أشكال البيروقراطية والفساد؛
- الاعتماد على التكوين والاهتمام أكثر باستغلال رأس المال البشري الذي تمتلكه الجزائر، وتشجيع المبادرات والإبداع في خلق الثروة؛
- مراقبة وتسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عمليات المناورة والدخول في الدورات الاقتصادية ومحاربة الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسات؛

## الإحالات والهوامش:

- (1) بولفيح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة الجزائر 2010-2011، ص72.
- (2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، الكويت 2019، ص10.
- (3) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت حزينان، يوليو 2006، ص228.
- (4) سمير التتير، التطورات النفطية في الوطن العربي ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان 2007، ص14.
- (5) محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية (تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الخامسة، بيروت أبريل 1985، ص190.
- (6) بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، على الرابط: [https://www.opec.org/opec\\_web/en/data\\_graphs/40.htm](https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm)
- (7) بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، على الرابط: <https://www.opec.org/basket/basketDayArchives.xml>
- (8) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، الكويت 2019، ص28.
- (9) مصطفى بودامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف يومي 07 و 08 أبريل 2008، الجزائر، ص09.
- (10) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، الكويت 2019، ص08.
- (11) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، الكويت 2019، ص20.
- (12) وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراف والسياسات، على الرابط الإلكتروني: <http://www.dgpp-> [mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux\\_indicateurs/principaux\\_indicateurs\\_2018.pdf](http://mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2018.pdf) عليه يوم: 27 جوان 2020.
- (13) صالح صالحي، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، الجزائر 2015، ص08.
- (14) الجريدة الرسمية، العدد رقم 37، سنة 2000 قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ص07.
- (15) وزارة المالية، المديرية العامة للاستشراف والسياسات، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، على الرابط الإلكتروني: <http://www.dgpp-> [mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux\\_indicateurs/principaux\\_indicateurs\\_2018.pdf](http://mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2018.pdf) عليه يوم: 27 جوان 2020.
- (16) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة 2019، ص183 على الرابط: <https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019>
- (17) نفسه، ص185.
- (18) la banque d'Alger; evolution du taux de change du dinar algerien; sur le lien: [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur\\_monetaire/COTA.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/COTA.pdf) vu le 21/08/2020.